

## القرار ١٨٣٠ (٢٠٠٨)

الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته ٥٩٥٠ المعقودة في ٧ آب/أغسطس ٢٠٠٨

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى جميع قراراته السابقة الصادرة في هذا الصدد بشأن العراق، ولا سيما القرارات ١٥٠٠ (٢٠٠٣) المؤرخ ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٣، و ١٥٤٦ (٢٠٠٤) المؤرخ ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، و ١٥٥٧ (٢٠٠٤) المؤرخ ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٤، و ١٦١٩ (٢٠٠٥) المؤرخ ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٥، و ١٧٠٠ (٢٠٠٦) المؤرخ ١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٦، و ١٧٧٠ (٢٠٠٧) المؤرخ ١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٧،

وإذ يعيد تأكيد استقلال العراق وسيادته ووحدته وسلامته الإقليمية،

وإذ يشدد على ما لاستقرار العراق وأمنه من أهمية لشعب العراق والمنطقة والمجتمع الدولي،

وإذ يسلم بأن للعراق الآن حكومة منتخبة ديمقراطيا مستندة إلى الدستور،

وإذ يرحب بأوجه التحسن التي طرأت على الحالة الأمنية في العراق من خلال الجهود السياسية والأمنية المتضافرة، وإذ يشدد على أن تحديات الأمن في العراق لا تزال ماثلة وأنه من الضروري الحفاظ على هذا التحسن عن طريق الحوار السياسي الهادف والمصالحة الوطنية،

وإذ يؤكد ضرورة أن تنبذ جميع الطوائف في العراق التعصب الطائفي، وأن تشارك في العملية السياسية، وفي حوار سياسي لا يستبعد أي طرف، وأن تتوصل إلى حل شامل بشأن توزيع الموارد، وأن تعمل من أجل المصالحة الوطنية تحقيقا لاستقرار العراق ووحدته في المجال السياسي،



وإذ يؤكد من جديد أهمية الأمم المتحدة، ولا سيما بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، في دعم الجهود التي يبذلها العراق شعباً وحكومة لتعزيز المؤسسات من أجل كفالة الحكم على أساس نياي، وتشجيع الحوار السياسي والمصالحة الوطنية، وإشراك البلدان المجاورة، ومساعدة المجموعات الضعيفة، ومن بينها اللاجئين والمشردون داخلياً، وتعزيز حماية حقوق الإنسان والإصلاح القضائي والقانوني،

وإذ يعرب عن القلق إزاء التحديات المتعلقة بحقوق الإنسان في العراق، وإذ يؤكد على أهمية التصدي لهذه التحديات،

وإذ يعرب أيضاً عن القلق إزاء القضايا الإنسانية التي يواجهها الشعب العراقي، وإذ يؤكد الحاجة إلى اتباع نهج منسق للتصدي لهذه المسائل وإلى توافر موارد كافية لمعالجتها،

وإذ يشدد على سيادة حكومة العراق وإذ يعيد تأكيد ضرورة أن تواصل جميع الأطراف اتخاذ كافة الخطوات الممكنة واستحداث طرائق لكفالة حماية المدنيين المتضررين ومن بينهم الأطفال، وأن تهيم الظروف التي من شأنها أن تفضي إلى عودة اللاجئين والمشردين داخلياً بصورة طوعية مشرفة وعلى نحو مأمون ومستدام، وإذ يرحب بما أخذته حكومة العراق على عاتقها من التزامات جديدة بإغاثة المشردين داخلياً، وإذ يشجع على مواصلة الجهود لصالح المشردين داخلياً واللاجئين، وإذ ينوّه بأهمية الدور الذي تضطلع به مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، استناداً إلى ولايتها، في إسداء المشورة وتقديم الدعم لحكومة العراق، بالتنسيق مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق،

وإذ يبحث جميع من يعينهم الأمر، حسب ما ينص عليه القانون الإنساني الدولي، بما في ذلك اتفاقيات جنيف وقواعد لاهاي، على السماح بوصول موظفي المساعدة الإنسانية بصورة كاملة دون عوائق إلى كل من هم في حاجة إلى المساعدة، والقيام، ما أمكن، بتوفير جميع التسهيلات الضرورية لعملياتهم، والعمل على كفالة سلامة وأمن وحرية تنقل موظفي المساعدة الإنسانية والأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها وما لديهم من أعتدة،

وإذ يرحب بتعيين الأمين العام في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ ممثلاً خاصاً جديداً للعراق، ويسلم بالدور الموسع المسند إليه وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق على النحو المنصوص عليه في القرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧) المؤرخ ١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٧،

وإذ يسلم بالأدوار الهامة التي اضطلعت بها الأمم المتحدة وحكومة العراق في الاستعراض الوزاري للعهد الدولي مع العراق في ذكره السنوية الأولى المعقودة في ستوكهولم في ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٨، وكذلك مؤتمر دول الجوار الموسع المعقود في الكويت في

٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، وأفرقته العاملة، وآلية الدعم المخصصة التابعة له، وإذ يؤكد أهمية استمرار الدعم الإقليمي والدولي لتنمية العراق،

وإذ يرحب بقرار حكومة العراق تخصيص قطعة أرض في بغداد للأمم المتحدة من أجل مقرها الجديد المتكامل، وإذ يحث حكومة العراق على الوفاء بالتزامها بالمساهمة ماليا في هذا المشروع،

وإذ يرحب أيضا بالرسالة المؤرخة ٤ آب/أغسطس ٢٠٠٨ الموجهة إلى الأمين العام من وزير خارجية العراق (S/2008/523، المرفق) التي تطرح طلب حكومة العراق أن تواصل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، ما تسديه من مساعدة للعراق في جهوده الرامية إلى بناء دولة منتجة ومزدهرة تعيش في وئام مع نفسها وفي سلام مع جيرانها،

١ - يقرر تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق لفترة اثني عشر شهرا من تاريخ هذا القرار؛

٢ - يقرر كذلك أن يقوم كل من الممثل الخاص للأمين العام والبعثة، بناء على طلب حكومة العراق، ومع أخذ الرسالة المؤرخة ٤ آب/أغسطس ٢٠٠٨ الموجهة إلى الأمين العام من وزير خارجية العراق (S/2008/523، المرفق) في الاعتبار، بمواصلة الاضطلاع بولايتهما الموسعة على النحو المنصوص عليه في القرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧)؛

٣ - يسلم بأن أمن موظفي الأمم المتحدة عنصر أساسي في اضطلاع البعثة بأعمالها لصالح شعب العراق، ويدعو حكومة العراق وسائر الدول الأعضاء إلى مواصلة تقديم الدعم الأمني واللوجستي لوجود الأمم المتحدة في العراق؛

٤ - يرحب بمساهمات الدول الأعضاء من أجل تزويد البعثة بالموارد المالية واللوجستية والأمنية وموارد الدعم اللازمة لها لإنجاز مهمتها، ويهيب بالدول الأعضاء أن تواصل تقديم هذه الموارد وهذا الدعم للبعثة؛

٥ - يعرب عن اعتزازه استعراض ولاية البعثة في غضون اثني عشر شهرا أو قبل ذلك، بناء على طلب حكومة العراق؛

٦ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى المجلس على أساس ربع سنوي بشأن التقدم المحرز صوب الوفاء بجميع مسؤوليات البعثة؛

٧ - يقرر أن يبقى المسألة قيد نظره.